جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم إقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين: إسماعيل مصباح، حفيظة عبد النبي

بعنوان:

دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني

– دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية –

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2020/09/22

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
01	علي بن ساحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
02	عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
03	عبد الله عنيشل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا مساعدا
04	عباس بوهريرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم إقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

إعداد الطالبين: إسماعيل مصباح، حفيظة عبد النبي

بعنوان:

دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني

– دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية –

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2020/09/22

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
01	علي بن ساحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
02	عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
03	عبد الله عنيشل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا مساعدا
04	عباس بوهريرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على أن أنعم وسهل وأرشد فله الحمد كله وله الشكر كله على ما توصلنا

ومنحنا الصبر ومكننا لإنجاز هذا العمل

إليه وبعد :

نتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان مع فائق الاحترام والتقدير للأستاذ الدكتور:

عبد اللطيف مصيطفى

على قبوله الإشراف على الموضوع ، حيث لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه السديدة

– حفظك الله ورعاك وجعلك منارة للعلم –

كما نقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية

قسم علوم اقتصادية .

والشكر موصول إلى كافة أستذة كلية العلوم الإقتصادي والتجارية

وعلوم التسيير بجامعة غرداية

الإهداء

مصداقا لقوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

«وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» [الإسراء: 17]

أولا أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في هذا الكون ،

والداي الكريمين -أطال الله في عمرهما-

وإلى زوجتي وأولادي الأعزاء

وإلى إخوتي وأخواتي

وإلى كل الأصدقاء والأحباب وزملاء العمل

كل من يحملهم قلبي و لا تتذكرهم كلماتي

إسماعيل

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يرحمه برحمته الواسعة **أبي الغالي**

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي الحبيبة"**

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي وأخواتي

إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي دون استثناء

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي،

إلى كل من يحمل لقب "عبد النبي"

إلى كل من يعرف "حفيظة" .

حفيظة

ملخص:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى معرفة دور بنك الجزائر في تعزي الشمول المالي في الاقتصاد الوطني وواقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز أن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابيا على كافة المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للدولة، اختلاف مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي رغم أن الجزائر تتفوق نوعا ما على تونس والمغرب خلال سنوات 2011، 2014، 2017، توجد عوائق كبيرة جدا أمام تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي تختلف من دولة إلى أخرى أهمها:

غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، بنك الجزائر، الإقتصاد الوطني، الخدمات المالية، المؤشرات الإقتصادية.

Abstract :

Through this study, we aim the role of the Bank of Algeria in enhancing financial inclusion in the national economy and the reality of financial inclusion in Algeria and some Arab countries. The study concluded that enhancing financial inclusion reflects positively on all economic and social indicators of the state, the different levels of financial inclusion in Maghreb countries Although Algeria is somewhat superior to Tunisia and Morocco during the years 2011, 2014, and 2017, there are very big obstacles to enhancing financial inclusion in the countries of the Maghreb, which differ from one country to another, the most important of which are:

The absence of competition between financial institutions made them interfering with the imitation side of financial services, especially banking in Algeria, due to the control of public banks on the national banking arena.

Key words: financial inclusion, Bank of Algeria, national economy, financial services, economic indicators.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
ملخص.....	IV
قائمة الموضوعات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
المقدمة.....	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لشمول المالي والبنوك المركزية	
تمهيد.....	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه.....	07
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	23
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية والمغاربية	
تمهيد.....	35
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية	36
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).....	50
خلاصة الفصل	56
خاتمة.....	58
قائمة المراجع.....	62
فهرس المحتويات.....	66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب البنك الدولي	11
2-1	يوضح الدراسات السابقة بشكل مختصر	30
1-2	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاما	37
2-2	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية لعام 2014	38
3-2	الاقتراض حسب مصادر التمويل لعام 2014	39
4-2	تطور الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008-2015	41
5-2	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	50
6-2	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة	52
7-2	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	53
8-2	نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مخطط يوضح أهمية الشمول المالي	10
1-2	نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لغرض البدء بمشاريع أو لأعمال تجارية 2014	43

مقدمة

توطئة:

تقوم البنوك بأداء دور محوري في الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهميتها في الخدمات المالية التي تقدمها بالنسبة للاقتصاد في جوانب متعددة، خصوصا في عصرنا الحالي الذي يفرض على البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة أداء دور أكثر فاعلية في تمويل الإقتصاد الوطني لتدعيم مركزها التنافسي وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية العالمية.

وعليه فإن الجهاز المصرفي هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال استعماله لتقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد بهدف المساهمة في انجاز برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبعد نشوب الأزمة العالمية في عام 2008 برز مصطلح الشمول المالي على الساحة الدولية، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى جانب. وفي الجزائر وكباقي الدول العربية والنامية، عمل بنك الجزائر على وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وجعلها كأولوية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر والافراد، بغرض إشراكهم في هذه المبادرة، خاصة في ما يتعلق ببلورة اللوائح والاجراءات التنظيمية.

وبالتالي يسعى بنك الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي كمطلب اساسي لتنمية النشاط المصرفي، وأداة فعالة للتنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاساسية التي تؤدي دورًا مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيظهر دور القطاع المصرفي شريكاً في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذا ينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من موارد وإمكانات بشكل أمثل،

ومن خلال موضوع دراستنا الموسوم بـ "دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني". وكانت إشكالية الدراسة الأساسية كالتالي:

ما هو دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني؟

للإجابة على الإشكالية تم وضع الاسئلة التالية:

- ما هي أهمية الشمول المالي، وكيف يساعد تعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية على تحفيز الإقتصاد؟
- ما هو دور بنك الجزائر في تحقيق الشمول المالي في الجزائر .
- ما هو دور البنوك في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- ما هو دور بنك الجزائر في تحقيق الشمول المالي، وكيف ينعكس ذلك على النشاط الإقتصادي؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية والإشكالية الرئيسية للدراسة تم وضع الفرضيات الآتية:

- يعزز التفرع المصرفي نفاذ الخدمات المالية التي تحفز نمو الإقتصاد الوطني؛
- يساهم انتشار الخدمات المالية والمصرفية في حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور والائتمان؛
- يدعم بنك الجزائر تحقيق الشمول المالي في الجزائر .
- يساهم بنك الجزائر في تحقيق الشمول المالي .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- بيان المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي وأهميتها للاقتصاد الوطني؛
- التعرف على دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الجزائري؛
- الكشف عن التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي في الجزائر؛

أهمية الدراسة:

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من جانبين هما :

الأهمية العلمية : تبرز الأهمية العلمية في كونها تناولت موضوعًا متعلقًا بميدان العلوم الاقتصادية، وهي تبحث عن دور بنك الجزائري في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني، من حيث تمكن النظام المصرفي الجزائر من الاندماج في التطورات البنكية العالمية والالتزام بالمعايير الدولية وإبراز دور النظام المصرفي في نجاح الإقتصادي الوطني، بالإضافة إلى أن الدراسة من المواضيع الجديدة والتي تحظى باهتمام كبير للباحثين والمؤسسات الدولية، كما تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة وذلك من خلال إثراء المعلومات وزيادة المعارف كما تساهم في التوصل إلى مدى تطبيق الشمول المالي في البنك محل الدراسة.

الأهمية العملية :تبرز أهمية الدراسة قي مساهمة النتائج التي قد تفيد في تحسين وتعزيز الشمول المالي للاقتصادي الوطني.

أسباب اختيار الموضوع

من جملة أسباب اختيارينا لهذا الموضوع نذكر:

- شعورنا بأهمية الموضوع لتبيان دور الشمول المالي في التنمية الإقتصادية؛
- الميول والرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع كونه من مواضيع الساعة؛
- البحث يدخل ضمن مجال تخصصنا الأكاديمي والوظيفي؛
- ضرورة نشر الوعي المالي وخصوصا لتمكين البنوك من أداء دور فعال في الإقتصاد وبذلك يستطيع مواجهة التحديات التي يفرضها الإقتصاد العالمي.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

انطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي للإقتصاد الوطني، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع، بالاستعانة بمراجع مختلفة أجنبية وعربية من كتب، أطروحات ومذكرات، الدوريات المتنوعة، البحوث العلمية المقدمة إلى الملتقيات، وخدمات الانترنت.

صعوبات الدراسة :

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدّة التي تثني الطالب عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها هي:

- صعوبة الحصول على المراجع (الكتب) كون المكتبات مغلقة نظرًا للحجر الصحي بسبب جراء جائحة كرونة.
- صعوبة الالتحاق ببعض المؤسسات التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة بسبب عدم الاستقبال .

هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بالموضوع ومعالجته من مختلف جوانبه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى:

مقدمة: تعرض السياق العام للموضوع وإشكالياته وفرضياته والهدف منه.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية، واحتوى على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية للشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه، حيث تناولنا في المطلب الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي من خلال تعريفه وذكر أهميته وأهدافه وأبعاده، والتعرض لسياسات الشمول المالي. وفي المطلب الثاني كان حول البنوك المركزية وتعزيز الشمول المالي تعرفنا فيه على دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي والعلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، كما تطرقنا للارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية، وأخيرًا تطرقنا فيه للارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك. أما المطلب الثالث فتناول فيه واقع الشمول المالي في الجزائر وجهود الدولة في تحقيقه.

أما المبحث الثاني فخصصناه للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من قبل باحثين سابقين، وختمناه بمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: فكان عبارة عن دراسة حالة بالبنك الخارجي وكالة غرداية.

خاتمة: تلخص مجمل النتائج المتوصل إليها خلال المذكرة، سواءً من جانبها النظري، أو التطبيقي مع عرض لبعض المقترحات وآفاق البحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لشمول المالي والبنوك المركزية

تمهيد:

عرف العالم في الآونة الاخيرة مع انتشار الخدمات المالية في العديد البلدان اهتماما بنشر وتعميم ما يعرف بالمول المالي في معظم دول العالم والهيئات العالمية، وذلك بالتركيز على أدوات مالية تعود بالنفع الكبير على جميع فئات المجتمع لمساعدتهم في الوصول إلى مستوى معيشة مستقر نسبيًا على كافة فئات المجتمع بما فيها محدودي الدخل والمحرومين وفي متناول الجميع.

وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، وقد اعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة.

مما سبق ومن خلال موضوع دراستنا نحاول من خلال هذا الفصل التعرض على الأدبيات النظرية والتطبيقية لدور البنوك في تعزيز والشمول المالي.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول ودور البنوك في تعزيزه
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه

نتطرق في هذا المبحث لدراسة الأدبيات النظرية لموضوع المتمثلة في نظام الشمول المالي والبنك الجزائري الخارجي، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ماهية الشمول المالي، أبعاده وسياساته؛
- المطلب الثاني : ماهية البنوك المركزية؛
- المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي، أبعاده وسياساته

في هذا المطلب نقوم بالتعرف على ماهية الشمول المالي، وذلك بالتطرق لتعريف الشمول المالي، وذكر أهميته وأهدافه، والأبعاد التي يقوم عليها، والتطرق لسياسات الشمول المالي.

أولاً: تعريف الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية[1].

وبدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل سنة 2000، حيث كان هدفًا مشتركًا للعديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية، وقد تم تعريف الشمول في أوائل ظهوره على أنه: "عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة"[2].

وحظي الشمول المالي باهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (WB) ومجموعة الدول العشرين (G20) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) نظرًا لانعكاسه الكبير على النمو

[1] - العباس بهناس، حميد رسول، عز الدين بسيسة بلعباس، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة المعارف، جامعة محند اكلي، البويرة، الجزائر، المجلد14، العدد01، ديسمبر 2019، ص213.

[2] - زهرة سيد اعمر، دحمان بن عبد الفتاح، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة التكامل الإقتصادي، مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد08، العدد01، مارس2020، ص65.

الإقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخر[1].

لقد تعددت التعاريف التي تناولت موضوع الشمول المالي نذكر منها:

عرفه البنك الدولي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"[2].

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والإقتصادي"[3].

وعرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيمًا جيدًا"[4].

من خلال التعاريف التي تم تناولها وعلى الرغم من تعددها في تعريف الشمول المالي إلا أنها تصب في معنى واحد وهو ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود فالشمول المالي إذن هو إتاحة وصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة.

---

[1] - زهراء أحمد محمد، محمد توفيق النعيمي، **تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي الغربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 04، العدد02، 2014، ص257.

[2] - آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي "دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد10، العدد03، 2018، ص747.

[3] - صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2018، ص106.

[4] - رفيقة بن عيشوشة، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي "دراسة حالة الدول العربية"**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد09، العدد02، 2018، ص48.

ثانيًا: أهمية وأهداف الشمول المالي

1- أهمية الشمول المالي:

تتجلي أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي:

أ- **المحور الاجتماعي**: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛

ب- **المحور الإقتصادي**: إذ يساهم في النمو الإقتصادي بسبب إزدياد الكفاءة المالية؛

ج- **المحور الاستراتيجي**: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

- **الاستقرار المالي**: ويعرفه البنك الأوروبي بأنه: النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق يكون قادرا على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة؛
- **النزاهة المالية**: تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى إتباع الخدمات المالية الغير رسمية مما سيشكل عائقا على التقدم الاجتماعي والإقتصادي؛
- **الحماية المالية للمستهلك**: تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية[1].

ويعتبر الشمول المالي إستراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، حيث يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة[2].

[1] - جسم أرشد عبد الأمير، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي"**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد13، العدد49، 2015، ص ص 148-149.

[2]-Akhil Damodaran, ***Financial Inclusion: Issues and Challenges***, AKGEC International Journal Of Technology, Vol. 4,No 2, 2013., P55.

وبالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه حول أهمية الشمول المالي نستطيع توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (I-1): مخطط يوضح أهمية الشمول المالي

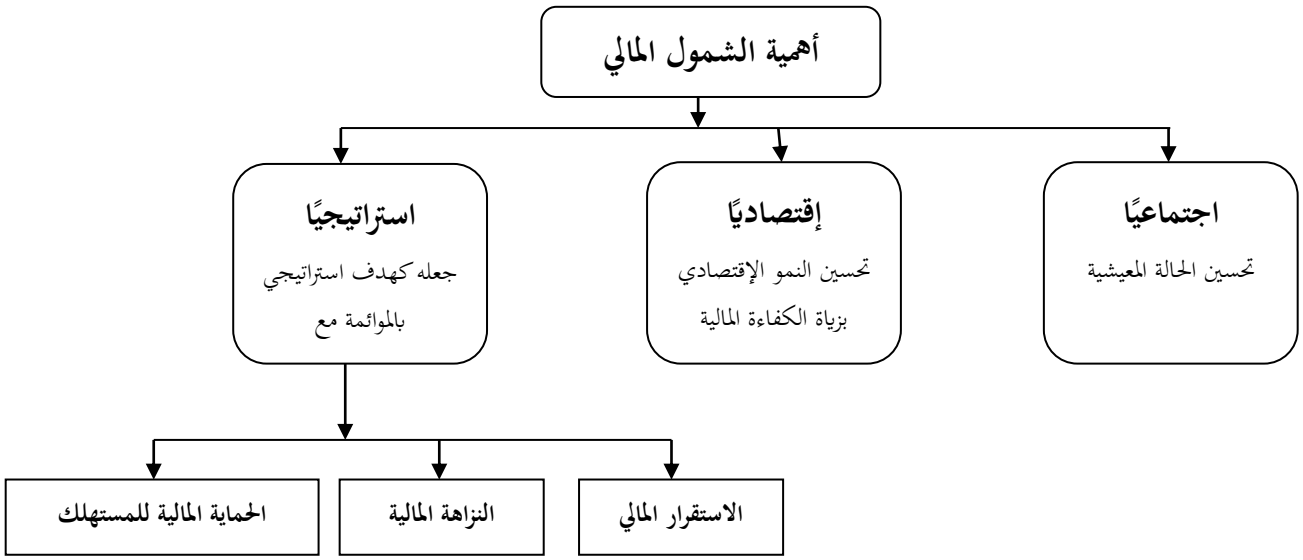

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

2- أهداف الشمول المالي:

نظرًا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية[1]:

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

[1] - ماجد محمود محمد أبو دية، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، ص19.

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية[1].

ثالثًا: أبعاد الشمول المالي

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مُؤشر الاشتمال (الشمول) المالي العالمي الجديد "Global Findex" والذي يستخدم لقياس مُستوى استخدام آلاف الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في سنة 2011 وسنة 2014 و2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق الشمول المالي وتطوره والمتمثلة في المؤشرات الآتية في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (I–1): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب البنك الدولي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية	–عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب الوحدة الإدارية؛ –عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2؛ –حساب النقود الإلكترونية؛ –نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.
استخدام الخدمات المالية	–نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم/ أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم؛ –نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان/ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ عدد سياسات التأمين لكل 1000 من البالغين؛

[1] - "نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، مقال في المؤتمر العالمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، تحت شعار "الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، للمدة من 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى- بغداد، المجلد02، رقم الإيداع 642، 2018، ص32.

[2] - زهرة سيد اعمر، دحمان بن عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

جودة الخدمات المالية	– الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي؛ – حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية؛ – السهولة: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول/ أو عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية"؛ – التثقيف المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط/ إعداد ميزانية/ لديهم مصطلحات مالية.

المصدر: أنظر: زهرة سيد اعمر، دحمان بن عبد الفتاح، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة التكامل الإقتصادي، مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد01، مارس2020، ص66-67.

Thouraya Triki et Issa Faye**, Financial Inclusion In Africa**, African Development - Bank Group, 15, avenue du Ghana, 2012, P34.

رابعًا: سياسات الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول، من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورًا رئيسيا في تمكين الشمول المالي[1].

ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:

1- **الوكيل البنكي**: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرًا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه

[1] - صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي؛

2- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة...؛

3- **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار إستراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية؛

4- **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك دورًا هامًا في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول، تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسعة لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعي؛

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء المتوسط، من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير[1].

[1] - صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية.

يعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة والمشرفة على كافة النظام المصرفي، وقد أنشأت معظم البنوك المركزية في العالم في القرن العشرين، وتؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف متشابهة تهدف من ورائها لتحقيق الصالح العام. نتطرق في هذا المطلب لمفهوم البنوك المركزية أولاً، وخصائصه ثانيًا، وفي الأخير نتطرق لوظائف البنوك المركزية.

أولاً: مفهوم البنك المركزي

تعددت تعريفات الباحثين للبنك المركزي بتعدد مهامه ووظائفه، ومن هذه التعاريف نذكر:

عرفت فيرا سميث "Vera Smit " البنوك المركزية بأنها: "هي النظام المصرفي الذي يتولى فيه بنك واحد باحتكار كامل أو جزئي إصدار الأوراق النقدية"[1].

وعرفه شاو "W.Shaw" بأنه "هو البنك الذي يتحكم بالائتمان وينظمه".

وجاء تعريف سايرز "Sayers" بأنه "هو العضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة[2].

عرفه بنك التسويات الدولية في نظامه الأساسي على أنه "البنك الذي يعهد إليه بواجب تنظيم حجم العملة والائتمان في البلد الذي يوجد فيه"[3].

ولعل من أكثر التعريفات المقدمة شمولا التعريف الذي قدمه محمد زكى شافعي: "البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النطاقين الاقتصادي والاجتماعي"[4]. فهذا التعريف شامل بحيث لا يركز على وظيفة للبنك المركزي دون سواها ويكاد يحيط بكل خصائص البنك المركزي التي تشكل في مجموعها الإطار المحدد لماهية وطبيعة الشخصية النقدية المعروفة بالبنك المركزي.

---

[1] - محمد نجاة خورشيد، **استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، 20103، ص250.

[2] - زكريا مطلك الدوري، يسري مهدي السامرائي، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس، 1999،ص ص25-26.

[3] - دي كوك، **الصيرفة المركزية**، ترجمة: عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1987،ص 26

[4] - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورا الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 138.

ثانيًا: خصائص البنك المركزي

يملك البنك المركزي مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي البنوك، المتمثلة في[1]:

- يحتل قمة النظام المصرفي حيث يملك السلطة المطلقة على البنوك التجارية وغير التجارية؛
- ينفرد عن باقي البنوك بالقدرة على خلق وتدمير النقود القانونية؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية هو المسيطر على الشؤون النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني؛
- هو مؤسسة عامة تقوم بالإشراف على النشاط البنكي وتنظيمه؛
- يشارك الحكومة في إعداد السياسة النقدية، ويعمل على تنفيذها عن طريق التوجيه والتدخل والرقابة؛
- البنك المركزي مؤسسة غير ربحية يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتسيير النشاط النقدي والبنكي والنشاط الاقتصادي، لذا تعود ملكيته في الغالب إلى الدولة.

ثالثًا: أهداف البنك المركزي

البنك المركزي هو السلطة المسؤولة عن النظام النقدي والمصرفي للدولة لذلك يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام؛
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي[2].
- استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم؛
- الحفاظ على القوة الشرائية للعملة؛
- الحفاظ على استقرار سعر الصرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى؛
- كفاءة نظام الدفع المعتمد عليه وتوجيه الخدمات البنكية؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث[3].

---

[1] - يونس إيمان، طلحة سمية، **دور البنوك المركزية المستقلة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019/2018، ص ص07-08.

[2] - كمال مطهري، **تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019/2018، ص 75.

[3] - الويزة أوصغير، **دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص 09.

رابعًا: وظائف البنك المركزي

تؤدي البنوك المركزية في كل أنحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام بيد أن ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى، فالبنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو ببعض الوظائف الآتية[1]:

- إصدار أوراق النقد القانونية تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات؛
- القيام بالخدمات المصرفية للحكومة مما جعل البنك المركزي يدعى"بنك الحكومة"؛
- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية ومن ثم يطلق على البنك المركزي"بنك البنوك " تأكيدا لهذه الوظيفة؛
- إدارة احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية لغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي؛
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة، فالمصرف المركزي هو إذن مؤسسة حكومية (غالبا) تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد وتقع عليها مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، إضافة إلى مراقبة الأجهزة المصرفية وعملية الائتمان تدعيما للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي للبلد.

نتناول فيما يلي وبشكل مختصر هذه الوظائف تبعا للتسلسل الذي أوردناه آنفا.

1) بنك الإصدار.

ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية وأوراق البنكنوت، وهذه الوظيفة هي ما يميز البنك المركزي عن البنوك التجارية، وتجعله على قمة الجهاز المصرفي.

فعندما أصبحت أوراق النقود عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، وقد أدى تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد إلى[2]:

- سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها مع زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.

[1] - صبحي تادريس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ، ص 155.

[2] - عبد الله البحري، علي صاري، **تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000–2014**، مجلة التعامل الإقتصادي، العدد12، ص 30.

- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق زيادة أو إنقاص حجم الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية مقابل الودائع.
- تحقيق الوحدة والتماثل في نظام النقود الورقية.

2) بنك الحكومة.

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة، وهذا لا يعني انه مملوك ملكية عامة بل انه أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، وقد قامت البنوك المركزية بهذا الدور بمجرد حصولها على امتيازات إصدار أوراق البنكنوت، ففي كل الدول يقوم البنك المركزي بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في شؤون النقد والائتمان، ويعتبر أداتها في تنفيذ سياسة نقدية تنسجم مع سياستها المالية وأهدافها الاقتصادية.

ويقوم البنك المركزي بتقديم العديد من الخدمات للحكومة يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- الاحتفاظ بالودائع الحكومية، مثلما يحتاج الأفراد إلى البنوك لحفظ إيداعاتهم فكذلك الحكومة بكافة مستوياتها بحاجة ماسة إلى جهة تودع فيها النقود التي تمتلكها، والتي تعمل على استخدامها في تنفيذ نفقاتها المختلفة وغالبا ما تكون تلك الإيداعات في حسابات جارية لتلبية طلبات الحكومة الآنية؛
- يقوم البنك المركزي بمسؤولية تجهيز الحكومة بالنقود (الورقية والمسكوكات) من حسابها الجاري لتسديد التزاماتها المختلفة من أجور ورواتب ونفقات أخرى، ودفع الشيكات المسحوبة على حساب الحكومة وإجراء كل العمليات المصرفية التي يتطلبها العمل الحكومي، سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها؛
- إقراض الحكومة، إن حاجة الحكومة للإقراض هي حاجة مستمرة سواء كان ذلك ناجما عن عجز في موازنتها السنوية أو حاجة مؤقتة لتغطية بعض النفقات ريثما يتم تحصيل الإيرادات التي قد تتأخر لعدة أشهر بسبب الظروف الفنية وآليات التحصيل، لذا فإن الحكومة وبضوء علاقتها مع البنك المركزي فإنه سيوفر لها القروض والسلفيات النقدية قصيرة الأجل أو عن طريق الحصول على أذونات الخزينة، فضلا عن قيامه أحيانا بدور الوسيط بينهما وبين البنوك التجارية لتلبية حاجتها من القروض؛
- إدارة الديون والمدفوعات الحكومية الداخلية والخارجية، يمكن أن يعمل البنك المركزي على إدارة الديون الحكومية والتي يتألف اغلبها من أذونات الخزينة قصيرة الأجل إضافة إلى السندات الحكومية طويلة الأجل، فهو يعمل دور الوسيط في تسويق الأوراق المالية الحكومية في الأسواق المالية، وهو يقوم مقام

[1] - عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 80-82.

الحكومة في تسديد الفوائد السنوية المترتبة على الموجودات الحكومية، ويتولى مسؤولية إدارة الديون الخارجية للحكومة سواء كان ذلك تسديد لأقساط دين أو تحصيل الديون على الدول الأخرى؛

- مسك السجلات الحسابية للحكومة وتنظيم حساباتها وحسابات المشاريع العامة، ومسك حسابات الاتفاقات المالية المعقودة بين الحكومة والدول الأخرى، وتحديد المركز المالي للدولة من العملات الأجنبية؛
- تقديم المشورة النقدية للحكومة كونه مستشارها الفني في ميدان شؤون النقد والائتمان واقتراح التدابير النقدية اللازمة لما تحتاجه الحكومة في هذا الاتجاه؛
- الاحتفاظ بالاحتياطات الحكومية والأصول المالية للدول وإدارة المحفظة المالية لها.

3) بنك البنوك.

يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك، لأنه المكان الذي تحتفظ فيه البنوك باحتياطاتها النقدية، ويتولى الإشراف على عمليات المقاصة فيما بينها وتسوية الحسابات المختلفة، إضافة إلى ذلك فهو مكلف بنوع من الإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية.

يمكن تلخيص مهام البنك المركزي كبنك للبنوك فيما يلي[1]:

أ. **الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة الواردة من البنوك التجارية** :تقوم البنوك بإيداع جزء من ودائعها لدى البنك المركزي وذلك اختياريا، وجزء أخر يودع بصفة إلزامية (احتياطي إجباري) الذي يحدد بنسبة معينة بناء على نصوص قانونية يتم مراجعتها من طرف البنك المركزي منحين إلى أخر في إطار السياسة النقدية، يعتبر تجميع وتركيز هذه الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي قوة عظيمة للنظام المصرفي، لأنها تؤدي إلى تامين السيولة للبنوك وتجعل النظام الائتماني أكثر اتساعا ومرونة.

ب. **الإشراف على المقاصة:** يقوم البنك المركزي بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك .وتجرى هذه العمليات داخل غرفة المقاصة يوميا لتسوية الحسابات بين البنوك بتصفية قيمة الشيكات المسحوبة على بعضها البعض من طرف عملائها والتي تجعل بعضها دائنة وأخرى مدينة.

ج. **الملجأ الأخير للاقتراض:** تتضمن هذه الوظيفة مسؤولية البنك المركزي في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة في تقدم تسهيلات ائتمانية مالية إلى البنوك والمؤسسات الائتمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبشروط معينة تحددها سياسة البنك المركزي في إطار إعادة الخصم.

[1] - كمال مطهري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80.

د.خدمة الأخطار المصرفية: تقوم هذه الخدمة على جمع المعلومات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف البنوك التجارية المرخصة لنوع معين من العملاء وتزويد البنوك بالقيمة الموحدة أو الإجمالية لمخاطر العميل.

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

في هذا المطلب نحاول التعرف على دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال التطرق للعلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي أولاً، والارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية ثانيًا، وفي الأخير نتطرق للارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك.

إن نشر ثقافة الشمول المالي استحوذ على اهتمام كبرى المؤسسات المصرفية والبنوك المركزية والمعاهد المصرفية وجميع البنوك العاملة في قطاع المصرفي، التي ترى إن إشراك أفراد المجتمع في القطاع المالي الرسمي لن يؤدي إلى تحسين معيشتهم فقط، بل أيضا سيسهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. وقد أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لتعزيز ودعم مفهوم الشمول المالي وذلك على النحو التالي[1]:

1- **تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** حيث تعفي البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة 10% وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتبارا من عام المقبل لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع.

2- **نشاط التأمين المصرفي:** تهدف التعليمات إلى تفعيل التعاون بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين وذلك من خلال وضع إطار عام للبنوك لمزاولة نشاط التأمين المصرفي يتضمن الآتي:

- أسلوب مزاولة النشاط؛
- الضوابط والإجراءات التي يتعين إتباعها لمزاولة النشاط؛
- الأحكام العامة للتعاقد بين البنك وشركة التأمين؛

كما تؤدي البنوك المركزية دورًا هامًا في تعزيز الشمول الملي وذلك من خلال[2]:

[1] - بختة بطاهر، عبد الله عقون، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية–**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، ص06.

[2] - بنك الجزائر، متاح على الرابط. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/07/14.

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تسيير إجراءات العاملات المصرفية بكافة أشكالها وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية.

أولاً: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر[1]. كما يعتبر الشمول المالي مهم في تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات من خلال إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات، وخفض تكاليف التحويل وتوجيه التحويلات إلى الأنشطة الإنتاجية من خلال النظام المصرفي[2].

ثانيًا: الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية

تشجع المعايير الدولية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة، ويعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب

[1] - فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، مجلي محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص03.

وينظر: نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد10، العدد 3، 2019، ص 165-166.

[2] - UNCTAD**, Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth,** United Nations Conference on Trade and Development, English, 3 September 2014,P02.

الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والإقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرًا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال، كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرنة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة[1].

ثالثا: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وتعتبر المعلومات المتوفرة لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية قليلة مما يؤدي إلى عدم إدراك العملاء للخيارات المالية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار العائد المدفوعة بشكل مبالغ فيه، وعدم إدراك العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية، ويزداد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيدا، وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية تتبنى ممارسات للتأكد من تقديم خدمات عالية الجودة، إلا أن بعض المؤسسات تهتم فقط بزيادة الأرباح على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون الزائدة، أولا يوجد لديهم عائد كافي على استثماراتهم، ذلك بالإضافة إلى أن عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونيات على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه، وبالتالي فقدان المدخرات أو الأصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير[2].

ويتضمن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية مايلي:

1- الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة؛

[1] - نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد10، العدد 3، 2019، ص167.

[2] - فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، مجلة محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص13-14.

2- الإفصاح الكامل بجميع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة الفهم، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية او المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من وسائل النشر؛

3- الإنصاف: يتعين وضع آليات لمتابعة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمة المالية والجهات الرقابية..؛

4- التثقيف المالي للمستهلك؛

5- تقديم المشورة الائتمانية[1].

[1] - فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توفر الدراسات السابقة أرضية ملائمة للباحثين لإكمال الدراسة بكل سهولة، حيث لها أهمية كبيرة، ومن بينها أنها تساعد الباحث على معرفة الأفكار التي تمت دراستها، وبالتالي استبعادها والتركيز على أفكار إبداعية ولم تدرس من قبل، وكذا الاطلاع على الطريقة التي استخدمها الباحثون في دراساتهم لصياغة أسئلة الدراسة، وبالتالي يستفيد الباحث من هذا الأمر، وتصبح لديه الخبرة الكافية لصياغة أسئلة بحثه العلمي.

مما سبق ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية والعربية، أما في المطلب الثاني فتناولنا في الدراسات الأجنبية، في المطلب الثالث والأخير مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية والدراسات العربية

أولاً: الدراسات المحلية:

1- دراسة: **نبيل بهوري،** بعنوان: **"الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–،** مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد10، العدد 3، 2019.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه في الدول العربية، من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وآليات تحقيقه، والتعرف على معايير الشمول المالي، ومن ثم التطرق لسبل تعزيز مفهومه والدور المصرفي في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، وعلاقته بالمتغيرات الإقتصادية والاجتماعية، والتعرف على التحديات والفرص التي تواجه تحقيقه في الدول العربية، وسبل تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، وبيان أثر الشمول المالي على النشاط الإقتصادي والاجتماعي.

وكانت إشكالية الدراسة: ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟ وماهي متطلبات تحقيقه في الدول العربية؟

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة وتحديد العلاقة بين دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه في الدول العربية وذلك بالاعتماد على مصادر عديدة في حدود المعلومات المتاحة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة وثيقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث أن الشمول المالي بطبيعته يؤدي إلى الاستقرار المالي من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة وزيادة كفاءة الوساطة المالية ومكافحة غسل الأموال وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية؛

- تعد حماية المستهلك وتثقيفه ماليا أحد أهم أولويات الجهات الرقابية لما لهما من تأثير إيجابي على الشمول المالي وتحسين فرص التمويلية والوصول إلى الخدمات المالية والذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار المالي؛

- يمكن أن يكون لسياسة الشمول المالي تأثيرات مختلفة على شرائح السوق المختلفة، والتي يجب النظر فيها وأخذها في الاعتبار خاصة خلال مرحلة الإعداد، وينبغي أن يسهم إلى تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة في زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها في الاعتبار.

2- دراسة: **صورية شنبي، السعيد بن لخضر**، بعنوان: **"أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وإبراز أهميته وأهدافه في التنمية والتعرف على السياسات والمجهودات المبذولة في هذا المجال، كما هدفت الدراسة للإجابة على إشكالية الدراسة والتي مفادها هل "هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجيتها وإلى أين وصلت في ذلك؟

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم استخدام الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، ثم تم اعتماد على منهج دراسة الحالة عن طريق مسح المصادر المتعلقة بجمهورية مصر العربية ذات العلاقة بالموضوع المدروس.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

- الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فحسابها يسمح بالادخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات. وفي مواجهة الأزمات المالية.

3- دراسة "**نادية عبد الرحيم**"، بعنوان "**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–**"، الدراسة عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

هدفت الدراسة إلى رصد انعكاسات التطور الحاصل في الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي، والوقوف على حالة الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، والدور الذي تقوم به في تمويل الاقتصاد، ومدى استجابتها للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات المصرفية.

وكانت إشكالية الدراسة: كيف كان أثر التطور الحاصل في الصناعة المصرفية وفي الخدمات المصرفية بشكل خاص على النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الجهاز المصرفي ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول؟

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري، واستخدمت المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالموضوع.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يجب أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية إلى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي والمجتمع ككل أين تجد تطورها الطبيعي لكي تتمكن من القيام بالدور الذي وجدت من أجله ألا وهو الاستجابة لهذه المتطلبات وتفعيل هذا النشاط للارتقاء بالمجتمع؛

- إن تطبيق الخدمات الحديثة في المصارف سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على عملها كما سيكون له الأثر على النشاط الإقتصادي، لكن التوجه نحو الحداثة يجب أن يتم بعقلانية، لأن هذه الخدمات كما لها إيجابيات فلها سلبيات.

كما أوصت الدراسة بأن تتحول المصارف الجزائرية وبشكل جدي إلى المصارف الشاملة، والتي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية، وتنويع الخدمات المصرفية بشكل يستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وأيضا لحاجة المجتمع، واسترجاع المتعاملين خارج الدائرة المصرفية، بغرض التمكن من محاربة ظاهرتي الاكتناز والاقتصاد غير الرسمي.

ثانيًا: الدراسات العربية

1- دراسة "**ماجد محمود محمد أبو دية**"، بعنوان: "**دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**"، الدراسة عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2014)، من حيث استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته وأهداف والتعرف على الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الاشتمال المالي، ومن ثم تحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين، والتعرف على مستواه مقارنة ببعض دول الجوار، ومناقشة التحديات والفرص التي تواجهه في فلسطين، وسبل تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، وبيان أثر الاشتمال المالي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

حيث كان إشكالية الدراسة كالتالي: ما هو دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني؟.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي الكمي لاختبار فرضياتها، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

استخدمت الدراسة أداة نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في التفرع المصرفي، وودائع الجمهور، التسهيلات الائتمانية المباشرة ، وأعداد العاملين) والمتغير التابع متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دورا إيجابيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماما مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني.

أوصت الدراسة بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي.

2- دراسة "**نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن**"، بعنوان: "**مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**"، مقال في المؤتمر العالمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، تحت شعار "الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، للمدة من 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى- بغداد، المجلد02، رقم الإيداع 642، 2018.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته الاقتصادي والاجتماعية وتحليل لبعض مؤشرات الشمول المال في العراق وتحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي للبيانات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول استخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي او مصرفي لعدد السكان البالغين 11% ونسبة عدد حسابات الاقتراض 4.2%، في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو 70%.
- ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل 35000 نسمة فرع مصرف واحد في العراق، في حين معيار العالمي هو لكل ألف نسمة فرع مصرف واحد، ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- **دراسة: UNCTAD** بعنوان: **" تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية"**، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية :التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، دراسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة 14 – 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 .

UNCTAD**, Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth,** United Nations Conference on Trade and Development, English, 3 September 2014.

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الاشتمال المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاشتمال المالي يسهم إسهاما رئيسيا في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الأعمال أن تؤدي دورًا كبيرًا في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز، وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفرها بتكلفة ميسورة، وتوليد مزيد من الطلب على الخدمات المالية بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك، وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتدفقات المالية الخاصة من الخارج إلى البلدان النامية، وهي تمثل مصدرًا واعد اً من مصادر الطلب على الخدمات المالية، وبالتالي فإن تقليص تكاليف المعاملات وتيسير إجراء التحويلات المالية وجعلها أكثر سرعة وأمانا، بوسائل منها استحداث منتجات مالية جديدة، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاشتمال المالي.

2- دراسة: Thouraya Triki et Issa Faye بعنوان: " **الاشتمال المالي في أفريقيا**".

Thouraya Triki et Issa Faye**, Financial Inclusion In Africa**, African Development Bank Group, 15, avenue du Ghana, 2012.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الاشتمال المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات، للمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد مع حماية حقوق المستخدمين، كذلك بحث قائمة الفرص والتحديات الخاصة بتحقيق الاشتمال المالي التي تحتاج إلى الاهتمام والعمل.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ثلاث محاور رئيسية، وهي الاشتمال المالي في أفريقيا، والسبل الكفيلة بجعل الخدمات المالية متاحة وبأسعار معقولة للمستخدمين، وتشجيعهم على استخدامها بصورة مستمرة ومنتظمة، ونوعية الخدمات وفقاً لاحتياجات العملاء، وكذلك مناقشة المبادرات القائمة لتطوير المؤشرات العالمية للاشتمال المالي، وتسليط الضوء على أهمية فتح حساب رسمي، والسلوك الادخاري، والحصول على الائتمان والتامين، والمحور الثاني مناهج تحويلية مختارة لخدمة المحرومين، مثل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تحقيق قدر أكبر من الاشتمال المالي، ودور التكنولوجيا والحلول التي تقدمها مثل أجهزة الصراف الآلي ATM، ونقاط البيع POSS، وما تقوم به في تعزيز نظم مالية شاملة في إفريقيا، والحاجة إلى التوفيق بين الاستقرار المالي والاشتمال المالي، والمحور الثالث هو دور مؤسسات التمويل في تعزيز الاشتمال المالي في أفريقيا، مثل مؤسسات التمويل الصغير باعتبارها واحداً من اللاعبين الرئيسيين للنهوض بالاشتمال المالي، والتحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: توفير حلول مبتكرة ، وخدمات بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وزيادة الشفافية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية المعنية بالتنمية، تعزيز المدفوعات الحكومية للأفراد من خلال الهاتف المحمول، تبني شبكة الوكيل الصرفي للمصارف، وضع خطط وبرامج لمحو الأمية المالية لدى السكان والمستخدمين.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

وفيما توضيح للدراسات السابقة بشكل مختصر كما هو في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-1): يوضح الدراسات السابقة بشكل مختصر

صاحب الدراسة	السنة	مكانها	هدفها	نتائجها
دراسة **نبيل بهوري**	2019	الجزائر	دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه في الدول العربية	وجود علاقة وثيقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث أن الشمول المالي بطبيعته يؤدي إلى الاستقرار المالي من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة وزيادة كفاءة الوساطة المالية ومكافحة غسل الأموال وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية
دراسة **صورية شنبي، السعيد بن لخضر**	2018	الجزائر	التعرف على أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)	يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.
دراسة **نادية عبد الرحيم**	2011	الجزائر	رصد انعكاسات التطور الحاصل في الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي، والوقوف على حالة الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري	يجب أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية إلى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي والمجتمع ككل أين تجد تطورها الطبيعي لكي تتمكن من القيام بالدور الذي وجدت من أجله ألا وهو الاستجابة لهذه المتطلبات وتفعيل هذا النشاط للارتقاء بالمجتمع.

دراسة **ماجد محمود محمد أبو دية**	2016	فلسطين	التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2014)	وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور.
دراسة **نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن**	2018	العراق	تحليل لبعض مؤشرات الشمول المال في العراق وتحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المال	ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول استخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي او مصرفي لعدد السكان البالغين 11% ونسبة عدد حسابات الاقتراض 4.2%، في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو 70%.
دراسة **UNCTAD**	2014	إنجلترا	معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الاشتمال المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.	الاشتمال المالي يسهم إسهاما رئيسيا في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي.
دراسة **Thouraya Triki et Issa Faye**	2012	غانا	التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الاشتمال المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات	وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: توفير حلول مبتكرة ، وخدمات بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وزيادة الشفافية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية المعنية بالتنمية

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال تعرضنا للدراسات السابقة لاحظنا وجود تباين فيما بينها وبين الدراسة الحالية، حيث نجد أن الدراسة تتفق في أغلب أبعاد المتغير المستقل (الشمول المالي) مع الدراسات السابقة، أما فيما يخص في أبعاد المتغير التابع فنجد هناك اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث أن معظمها تعرض لتابع مختلف فدراسة نبيل بهوري، تناولت موضوع الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، ودراسة صورية شنبي والسعيد بن لخضر تعرضت أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، ودراسة نادية عبد الرحيم تناولت تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، ودراسة نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن تطرقت لـ مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، أما دراسة UNCTAD، فكانت حول تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، ودراسة Thouraya Triki et Issa Faye ، كانت بعنوان الاشتمال المالي في أفريقيا.

ومن خلال المقارنة من نقاط التشابه والاختلاف نلاحظ أن أغلب الدراسات تتشابه في المنهج المعتمد في الدراسة، وأهمية الشمول المالي، إلا أنها تختلف في علاقته بمتغيرات أخرى، والدراسة التي نراها الأقرب لموضوع دراستنا من الدراسات السابقة هي في جانب متغيري الدراسة معًا هي دراسة ماجد محمود محمد أبو دية بعنوان " دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني".

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تبحث دور الجهاز المصرفي المتمثل في بنك الجزائر الخارجي في تعزيز الشمول المالي في الإقتصاد الوطني، فهي دراسة جديدة لم يتم التطرق لها.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مبحثين تطرق الأول إلى الإطار النظري للشمول المالي، حيث عرضنا لتعريفه وذكر أهميته وأهدافه وأبعاده وصولاً إلى سياسات شمول المالي، في حين تعرضنا في المطلب الثاني إلى ماهية البنك المركزي بالتعرض لمفهومها وذكر خصائصها وأهدافها ووظائفها، وفي المطلب الثالث تطرقنا إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال التطرق للعلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي أولاً، والارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية ثانيًا، وفي الأخير نتطرق للارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك.

أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا، ثم عقدنا مقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة، وفي الأخير

تبين لنا أن الشمول المالي إذن هو إتاحة وصول أكبر قد ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة، تتجلى أهميته في مساهمته في النمو الإقتصادي بسبب إزدياد الكفاءة المالية، وله أهمية في تحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، كما أنه يتمتع بأهمية إستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.

الفصل الثاني

واقع الشمول المالي في الجزائر

وبعض الدول العربية والمغاربية

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل لدراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، وذلك نظرًا لتعذر القيام بدراسة حالة في بنك الجزائر الخارجي بغرداية نظرا لظروف جائحة كورونا، ونظرًا لحداثة الموضوع فقد صادفتنا صعوبات في الحصول على الإحصائيات الخاصة بموضوع الدراسة ارتأينا دراسة واقع الشمول في الجزائر وبعض الدول العربية.

إن واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم بما فيها البلدان العربية حسب مستويات تطور الأوضاع الإقتصادية والسياسية، وكذلك تطور القطاع المصرفي، حيث تعاني هذه البلدان الكثير من العوامل التي تضعف البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية والتي تتسبب في تخفيض مستويات الشمول المالي[1].

المبحث الأول: واقع الشمول في الجزائر وبعض الدول العربية

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

[1] - صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص294.

المبحث الأول: واقع الشمول في الجزائر وبعض الدول العربية

من خلال هذا المبحث نتطرق لواقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، حيث نتطرق في المطلب الأول لمؤشرات قياس الشمول في الجزائر وبعض الدول العربية، أما المطلب الثاني فنتناول فيه متطلبات تطبيق الشمول المالي.

تطورات الشمول المالي حول العالم 2011-2014:

أ- بلغ عدد البالغين عام 2011 الذين لا يحصلون على الخدمات المالية 2.5 مليار نسمة، أي نصف سكان العالم من البالغين، في حين بلغ هذا العدد 2 مليار عام 2014.

ب- بلغ متوسط عدد البالغين عام 2011 ممن لهم حسابات مصرفية على مستوى العالم نسبة 61.5%.

ج- حصل تطور ملحوظ خلال الفترة بين 2011-2014، تمثلت في دخول 700 مليون نسمة إلى النظام المالي الرسمي على مستوى العالم.

د- هناك تراجع بنسبة 20% في عدد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وفقا لمؤشرات العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

هـ- ارتفعت نسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية في عام 2014 إلى 61.5 قياسا بعام 2011، حيث كانت 51%، كما ارتفعت عدد الحسابات المالية والمصرفية في البلدان النامية بواقع 13%.

حيث يعود ذلك للدور الذي تلعبه التكنولوجيا، كما ساعدت الهواتف النقالة على ارتفاع نسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية ، وخاص في دول جنوب إفريقيا، كما تظهر بيانات للتعميم الخدمات المالية على وجود فرص كبيرة لتعزيز الشمول المالي بين الشرائح الفقيرة[1].

[1] - نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص37.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول في الجزائر وبعض الدول العربية

أولاً: مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي

الجدول رقم (1-2): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاما

اسم الدولة	ذكور		إناث		المجموع العام	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	46.1	60.9	20.4	40.1	33.3	50.5
البحرين	79.0	90.2	48.8	66.7	64.5	81.9
مصر	12.8	18.0	6.5	9.2	9.7	13.7
العراق	13.5	14.6	7.5	7.4	10.6	11.0
الأردن	33.7	33.3	17.4	15.5	25.5	24.6
الكويت	92.7	79.3	79.6	64.0	86.8	72.9
الإمارات العربية المتحدة	68.8	89.8	47.2	66.3	59.7	83.2
فلسطين	28.7	27.3	10.2	21.2	19.7	24.2
اليمن	6.4	11.4	1.1	1.7	3.7	6.4
السعودية	72.7	75.3	15.2	61.1	46.4	69.4

المصدر: نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص38.

وفقًا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث إن 18% فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات مع مؤسسات مالية، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء، وعلى أساس قطري يُظهر الجدول رقم (1-2) أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامل 2011 و2014 في معظم الدول العربية، ففي العام 2014 كانت نسبة ملكية الحسابات في الجزائر منخفضة 50.5%، مقارنة مع ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت بحوالي 83%، و82% و73% على التوالي.

وفي المقابل سجل الشمول المالي نسبة منخفضة في اليمن ومصر بحوالي 6%، و14% على التوالي، أما على مستوى الجنس يتضح حصول ارتفاع نسبيا في عدد الذكور الذين يمتلكون حساب في عام 2014 (60.9) مقارنة بعام 2011 (46.1)، أما بالنسبة للإناث منخفضة مقارنة بالذكور على مستوى الجزائر وعلى مستوى المنطقة العربية، وتظهر هذه الفجوة بشكل بارز في اليمن والعراق والسودان ومصر.

ثانيًا: مؤشر نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية

الجدول رقم (2–2): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية لعام 2014

اسم الدولة	أغنى من 60%	أفقر من 40%	إناث	ذكور	المجموع
الجزائر	3.0	1.1	3.0	1.3	2.2
البحرين	22.1	20.2	15.5	24.6	21.3
مصر	6.6	5.8	4.9	7.6	6.3
العراق	5.1	2.6	2.3	6.1	4.2
الأردن	15.4	10.8	10.3	16.7	13.6
الكويت	14.9	12.8	13.5	14.5	14.1
الإمارات العربية المتحدة	16.7	13.6	8.6	18.1	15.4
فلسطين	5.3	2.6	2.8	5.7	4.2
اليمن	0.6	0.2	0.4	0.4	0.4
السعودية	14.5	9.0	5.7	16.8	12.6

المصدر: نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص39.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام حيث تنخفض هذه النسبة خاصة في الجزائر والمغرب والعراق، فيما هو مرتفع في البحرين والإمارات العربية المتحدة والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر واليمن،تزيد نسبة المقترضين النساء مما قد يشير إلى أن النساء تعاني في الوصول إلى القنوات المالية الرسمية، ومما يعرضها للإقصاء المالي أكثر من الرجال، لأنه تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول وتمكينها اقتصاديا ويحصل ذلك لأسباب دينية أو ثقافية أو تشريعات قانونية وإجرائية.

يساعد الشمول المالي على المساواة في الحصول على الائتمان بين جميع شرائح المجتمع الفقراء والأغنياء، وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف الضرورة المعيشية، يظهر الجدول أعلاه أن نسبة شرائح السكان الأغنى من 60% الذين يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكبر من نسبة شرائح السكان أفقر من 40% في جميع الدول العربية، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد، بالإضافة إلى أن استمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية يجعل من الصعب تحقيق نمو إقتصادي يحد من تفاقم الفقر.

ثالثًا: مؤشر الاقتراض غير الرسمي

الجدول رقم (3-2): الاقتراض حسب مصادر التمويل لعام 2014

اسم الدولة	المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض الغير الرسمي الخاص	العائلة والأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.2	36.4
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردن	13.6	1.1	17.4

الكويت	14.1	12.0	30.2
الإمارات العربية المتحدة	15.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	4.	15.0	51.7
السعودية	12.2	18.3	37.3

المصدر: نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره، ص40.

من خلال الجدول أعلاه لنسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية رسمية، مقابل الإقراض غير الرسمي الخاص والاقتراض من العائلة والأصدقاء، يتضح أنه في جميع الدول العربية معظم الاقتراض لبالغين هو من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية، وكانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في اليمن، والعراق، وتونس، أما الاقتراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق والسعودية، في حين أن الاقتراض من المؤسسات المالي الرسمية كان الأعلى في البحرين والإمارات المتحدة والعراق والجزائر واليمن، هذا يدل على ضعف البنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري، وبالإضافة إلى أسباب أخرى تجعل شرائح المجتمع تلتجئ إلى الأهل والأصدقاء.

1) انتشار أجهزة الصرف الآلي ((Automatic Teller Machine (ATM)):

يعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف بحيث يمكن استقبال (بيانات الزبون، رقم التعريف الخاص بالزبون، رقم حسابه، رمز الخدمة ...)، بمجرد قيام الزبون بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات البنكية المطلوبة كالسحب النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصدة ويمكن تمييز نوعين أساسيين للصرف الآلي هما: الموزع الآلي للأوراق (DAB) الشبك الآلي البنكي (GAB) [1].

[1] - أحمد زغدار، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، ع9، 2015، ص25.

والجدول التالي يوضح تطر الصرافات الآلية في الجزائر:

الجدول رقم (4-2): تطور الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الصرافات الآلية	544	574	636	647	543	475	439	570	613

المصدر:

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/8360.الصيرفة%20الالكترونية/pdf?sequence=1&isAllowed=y

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر لعدد الصرافات الآلية من 544 صراف سنة 2008 إلى 647 صراف سنة 2011، ثم عرف هذه العدد تراجعا خلال السنتين التاليتين، ليعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين، ببلوغ 613 صراف آلي سنة 2016 وهذا التذبذب في تطور عدد الصرافات الآلية يوضح ضعف الجزائر في التحكم بهذه التقنية والمعاملات من خلالها، فغالبا ما يواجه الزبون عند إنجاز معاملاته عبر هذه الأداة خللا فنيا وتقنيا.

2) طرفيات البيع (Terminal Payement Electronic) (TPE):

هو عبارة عن جهاز مدمج لدى التجار تجري من خلاله عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة، حيث يتم من خلاله تكوين اتصال مباشر بين حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى بالحاسب الآلي للبنك، فمن خلال استخدام هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات الزبون لتخصم من رصيد حسابه مباشرة في البنك وإضافة القيمة إلى حساب المتجر في نفس البنك، حيث بلغ عدد هذه الأجهزة 3035 جهاز مدمج سنة 2015، موزعة على 13 بنك حيث يستحوذ بنك القرض الشعبي الجزائري cpa على حصة الأسد ثم يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDL، وهذا يدل على وجود جهود مبذولة من طرف أغلبية البنوك لتطوير عمليات الدفع عبر البطاقات الإلكترونية[1].

[1] - زبير عياش، نسيم بوكحيل، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع5، جوان 2017، ص595.

3) البطاقات البنكية:

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع+ الالكتروني) وتتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها.

تعود وبداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة 1998، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، وبغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة "Satim" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك ومؤسسة بريد الجزائر، ففي سنة 1998 تم بدأ عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود، وفي سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB) على المستوى الوطني.

4) الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعد الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة، حيث إن 63% من تلك المشروعات لا تحصل على التمويل .وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، تبلغ فجوة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقتنا 160-180 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي أن 8% فقط من التمويل المقدم من القطاع المصرفي العربي في العام 2011 ذهب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتفاوت النسب بين الدول العربية حيث بلغت نسبة التمويل في الجزائر 24% من مجمل محفظة التمويل المصرفي عام 2011، و20 % في اليمن، و16% في لبنان، مقابل 5% في مصر، و2% في دول الخليج.

الشكل رقم (1-2): نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لغرض البدء بمشاريع أو لأعمال تجارية 2014

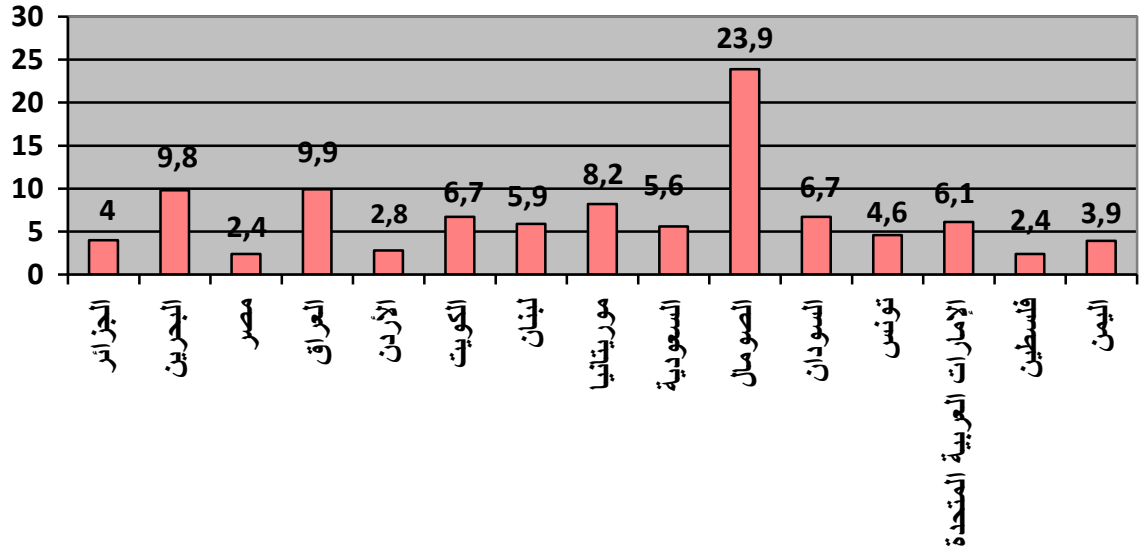

المصدر: نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره، ص43.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة البالغين الذين اقترضوا لبدء أو إدارة أو توسيع مشروع تبقى منخفضة في عدد من الدول العربية فإن النسبة في الجزائر 4 لذلك يتوجب على المصارف الجزائرية التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع الشمول المالي في الجزائر.

لا شك أنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به على مختلف المستويات من أجل تلبية الطلب الكبير في الجزائر على الخدمات المالية، إذ يتطلب الوصول إلى المدخرات الصغيرة أطرًا قانونية أكثر ملاءمة (كالترخيص المتدرج لمقدمي الخدمات والحيطة الوافية في التحقق من هوية العملاء) بحيث يتسنى ظهور مقدمي خدمات متخصصين واستدامتهم، التي تعتبر من أهم الخدمات المالية لمنخفضي الدخل، ولعل الاستثناءات تتمثل في بلدان كالمغرب وتونس، التي تلعب فيها الشبكات البريدية دورًا رئيسياً في تقديم الخدمات الأساسية، أو اليمن، المطبّق به بالفعل قانون مصرفي سليم لتنظيم التمويل الأصغر، كما لا توجد بعد بيانات مصنفة حسب الجنس متاحة بشأن تعميم الخدمات المالية في المنطقة، وأخيرًا فحتى إذا كانت هناك لوائح وبنية تحتية في بعض الأسواق، فلم تشهد الأطراف المعنية بعد قصص نجاح حقيقية أو تقليص يذكر في الفجوات السوقية[1].

[1] - ندين شحادة، الشمول المالي في العالم العربي، https://www.microfinag/ar/ry

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الشمول المالي

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع بعضها، وقد اشتمل هذا الأمر بعض مؤشرات سواء على صعيد امتلاك حساب في المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها.

ومن خلال ذلك، يتطلب تطبيق الشمول المالي تضافر جهود جميع المؤسسات المالية والمصرفية في القطاع العام و الخاص وتعبئة موارده المالية والاستفادة من خبراتها لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية والإشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، وتنويع مصادر التمويل و تطوير الخدمات المالية والمصرفية وإدخال التقنيات المالية مع مراعاة مستوى المخاطر التي يمكن أن تحدث، ونشر التوعية والتثقيف المالي بين الجمهور، وبالتالي هذه الجهود تدعم تعزيز الشمول المالي، ويمكن توضيح تلك المتطلبات بالآتي:

أولاً: تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية:

تتمثل الخطوة الأولى في تقديم قضايا تحسين الشمول المالي والوصول للتمويل، كواحدة من الأولويات الرئيسية للسياسات الاقتصادية، ولم يحظ هذا الموضوع ولسنوات طويلة باهتمام كافي من السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية، وغالبا ما كان ينظر لمثل هذه القضايا، على أنها جوانب أو خدمات اجتماعية غير رئيسية، إلا أن الأزمة المالية وتداعياتها والأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية في الآونة الأخيرة، قد أبرزت مخاطر تركز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد تجسد هذا الإدراك، في زيادة الاهتمام بمسائل الوصول إلى التمويل وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر في العديد من الدول العربية[1].

[1] - محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012. 2012، ص32.

ثانيًا: تعزيز تنوع المؤسسات المالية:

تضم القطاعات المالية الشاملة أنواعا كثيرة تتعد المؤسسات المالية بخلاف المصارف التجارية، مثل المصارف البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية والتي لتطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمة قطاعات شرائح المجتمع .والاهم هو وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوعة ويطبق لوائح وقواعد رقابية متناسبة تلائم مستويات المخاطر بكل المؤسسات المالية، وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب المصارف التجارية . ومن الضروري أيضا وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرصا متكافئة لجميع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية، وهذا التنوع يؤدي إلى توسيع نطاق القنوات المصرفية التي تعتمد على الوكلاء وغيرها من قنوات تقديم الخدمة ذات التكلفة المعقولة، إذ أن الاعتماد على الفروع المصارف التقليدية دون غيرها يمثل عقبة رئيسية في سبيل تعميم الخدمات المالية للشرائح المجتمع الفقيرة، ويمكن للمناهج التنظيمية أن تساعد على التغلب على هذه العقبة عن طريق السماح باستخدام قنوات مالية ومصرفية منخفضة التكلفة مثل متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدمي الخدمات المالية والفروع" الصغيرة ."وهذا يؤدي إلى الحضور (المادي) لمقدمي الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وفي نفس الوقت توفير منافع حقيقية للفئات المستبعدة.

ثالثًا: دعم البنية التحتية المالية:

متطلبات الشمول المالي ليس رهينة فقط بوجود إطار قانوني و تنظيمي، إذن لا بد من وجود بنية تحتية مصرفية متكاملة ومتينة تسمح لكل شرائح المجتمع الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية[1]. ويعد توفير بنية تحتية مالية ومصرفية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي[2]:

[1] - جيهان المنزهي، التجربة المغربية في مجال تعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2013، ص04.

[2] - عدنان الحاج، الشمول المالي محو اهتمامات الحكومات والمؤسسات في لبنان والمنطقة، جريدة السفير، لبنان، 25-2016/04، ص05.
http://assafir.com/Article/48

أ- **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجهات الشمول المالي.

ب- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر. فضلا عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لتشريعات الدولة.

ج- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** إن تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاص صغيرة القيمة ، يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

د- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

رابعًا: الحماية المالية للمستهلك:

نظرًا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك مالياً، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة .وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي[1]:

أ- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية .وتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم

[1] - نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص47.

على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات، التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

ب- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية، بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وتوفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب .يمكن أن يوظف الأفراد المقرضون موظفين متخصصين في معالجة شكاوى العملاء، ومن الممكن أن تنشئ الهيئات العاملة في هذا القطاع مكاتب تحقيق في الشكاوى أو غيرها من الوكلاء لحل المشاكل التي لا يستطيع المستهلكون حلها مباشرة مع المؤسسات الأعضاء .هذا الأجراء يزيد من ثقة المستهلكين في استخدام الخدمات المالية و ضمان حقوقهم وبالتالي تقلل من نسبت الشكوى التي لم يتم معالجتها.

ج- توعية وتثقيف العملاء، خصوصا الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية، بمبادئ حماية المستهلك مالياً، لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم يعتبر تشجيع توعية المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية إستراتيجية حيوية لحمايتهم[1].

د- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة ت ا رعي حقوقهم .إن الحفاظ على سرية معلومات العملاء غالبا ما لا يعتبر جزءا من الأطر العامة لحماية العملاء القائمة على سلامة المنتج، ومع ذلك، فإن أمن المعلومات المالية الشخصية مهم بالنسبة للمستهلكين الماليين، وكذلك كعنصر من عناصر "أعرف زبونك".

خامسًا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات فئات المجتمع كافة:

تواجه الفئات المحرومة من الخدمات المالية معوقات فريدة ولديها احتياجات مالية فريدة، ويتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة، مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، التي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل. ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة.

[1] - نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص48.

من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار ما يأتي:

أ- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

ب- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على تقديم الخدمات بجودة عالية، وبما يمكّن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

ج- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.

د- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل، وإتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية والمصرفية المتخصصين في هذا المجال.

1) التثقيف المالي:

اكتسبت مسألة التثقيف المالي أهمية تدريجية في جميع أنحاء العالم، وقد وضعت العديد من الدول إستراتيجيات قومية للتعليم والثقافة المالية من أجل الحد من أو منع الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض مستويات محو الأمية المالية وتعزيز المهارات والممارسات الحياتية اليومية لأفراد المجتمع .يتعلق التثقيف المالي للشركات والتمويل الشخصي بتمكين المشروعات والأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة، والتعامل مع التعقيدات المالية على أساس يومي، واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعهم ومصالحهم وذلك لتجنب القلق في القضايا المالية الذي يعد من الدعائم الأساسية للشمول المالي (حيث يمثل الاهتمام بجانب الطلب والرابط بجانب العرض) لما له من أهمية ليس من أجل رفع الثقافة المالية وتغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي فحسب، بل لأنه الدافع والمحرك للدعائم

الأخرى للشمول المالي (جانب العرض والمزيد من المنتجات كذلك حماية المستهلك) أيضًا التثقيف المالي هو "الوعي ومهارة وقدرة أفراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم". إذن هو يحفز جانب الطلب من خلال توعية الناس عن كيفية استخدام واختيار الخدمات المالية والمصرفية المناسبة، وأما الشمول المالي يعمل على جانب العرض يرفد الأسواق المالية بالخدمات والمنتجات المالية.

ومن خلال هذا التداخل بين الشمول والتثقيف الماليين أصبحا جزء لا يتجزأ من بعضها البعض، أن الشمول المالي يوفر الوصول إلى التثقيف المالي والتوعية المالية، فالناس المحرومين يحتاجون إلى الوصول ومعرفة الخدمات المالية وهذا ما يزيد من أهميتهما، لأنه ببساطة الشمول المالي هو شرط ضروري للحفاظ على النمو العادل ووصول الناس إلى الخدمات المالية والمصرفية براحة وسهولة ويزيد من الفرص الاقتصادية.

2) أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا:

تساهم عملية أتمتة الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع في تذليل الكثير من العقبات التي تقف في وجه توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، وفي حين أن أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية في العديد من الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الخدمات، في الحقيقة فلقد ظهر مؤخرا مصطلح" الشمول المالي الرقمي"، وتعرفه "مبادرة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي "المنبثقة عن مجموعة العشرين والدول الأخرى المهتمة بتعزيز مستويات الشمول المالي" باستخدام الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي، كما توضح أن الخدمات المالية الرقمية تمتاز بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات، حيث يمكن التغلب على مشكلة عدم توافر الأموال من خلال السماح بعمليات مالية صغيرة الحجم (نظرا لتكلفتها القليلة)، وتوسيع انتشار الخدمات المالية جغرافيا، كما تعزز الشفافية وتقلل مخاطر النصب والاحتيال، وبطريقة تزيد من ثقة المستخدمين بالمؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وتعزز من مستويات دخولهم في النظام المالي الرسمي وزيادة استخدامهم لمختلف الخدمات التي يوفرها، والتي تعزز من مستويات الشمول المالي[1].

[1] - نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره ص49.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

تعتبر دول المغرب العربي من بين الدول العربية التي تتمتع بمعدلات شمول مالي متوسط تتراوح ما بين 24% و62% حسب دراسات البنك الدولي، إلا أن مجال هذه النسبة واسع مما يدفعنا إلى البحث عن تطور الشمول المالي في هذه الدول خلال عدة سنوات.

وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نقوم بتحليل هذه المؤشرات والتي تتمثل في:

المطلب الأول: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

يرتكز مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسة الرسمية، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات (2011-2014-2017)

الجدول رقم (5-2): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

	الذكور			الإناث			المجموع		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الجزائر	33.3	50.5	42.8	51	66	59	33.3	50.5	42.8
تونس	32.2	27.4	37	41	34	46	32.2	27.4	37
المغرب	52	/	41	26.7	/	16	39	/	29
العالم العربي	30	38	48	14	22	26	2	30	37

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي"دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد3، سبتمبر 2018، ص 752.

يتضح من الجدول أعلاه تزايد معدل الشمول المالي في المنطقة العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017، حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 22% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية وانتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 2014 وإلى 37% سنة 2017.

كما يبين الجدول فروقات بين دول المغرب العربي في معدلات الشمول المالي المسجي، حيث حققت الجزائر أكبر معدل خلال السنوات الثلاث سنة 2014 قدر بـ50.5% مقارنة بـ37% لتونس سنة 2017 و39% للمغرب سنة 2011.

كما يلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاث وبالنسبة لجميع الدول، فبالنسبة للجزائر سجل ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5% سنة 2014 وسرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017، أما بالنسبة لتونس فقد سجل ارتفاعا من 32.2% إلى 27.4% إلى 37% خلال السنوات 2011 و2014 و2017 على التوالي، في حين انخفض في المغرب من 39% سنة 2011 إلى 20% سنة 2017.

ويبين الجدول كذلك ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث ولجميع الدول، حيث تصل إلى أعلى معدل لها سنة 2014 والمقدر بـ38% وهو يمثل تقريبا أدنى معدل شمول مالي عند الذكور، وهو ما يعكس اتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والإناث، وتعتبر الجزائر أكثر تحقيق لمعدلات الشمول المالي سواءً عند الذكور أو الإناث مقارنة بدول المغرب العربي، وتتفوق أيضًا في نفس الوقت على متوسط معدل الشمول المالي للدول العربية.

يعود هذا التذبذب الذي سجله معدل الشمول المالي في الدول خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب وانخفاضه بالنسبة لتونس أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف غلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات المغربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والبنكية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عامًا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول المغربية على غرار الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ25 عاما، كما أن الشباب دون

سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول المغربية.

يظهر الجدول (6-2) ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول المغاربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ25 عاما، وتبقى الجزائر في الصدارة من حيث الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (6-2): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	39.7	57	49
تونس	/	30	40
المغرب	41	/	32

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، مرجع سبق ذكره، ص753.

المطلب الثاني: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي:

الجدول رقم (7-2): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	4.3	13.8	11.4
تونس	05	10.3	18.3
المغرب	12.2	/	6.3

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، مرجع سبق ذكره، ص754.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث تفوقت الجزائر على تونس خلال السنتين 2011 و2014 مسجلا ما قيمته 13.8% وهي أكبر قيمة محققة خلال الفترة، في حين تراجع في الجزائر إلى 11.4% ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد اجز إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرًا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر، في حين نجد أن المؤشر سجل انخفاض في المغرب من 12.2% سنة 2011 إلى 6.3% سنة 2017.

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

المطلب الثالث: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

يقيس مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوف الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي.

الجدول رقم (8-2): نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	01.5	2.2	05
تونس	3.2	08	11.7
المغرب	4.3	/	2.6

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، مرجع سبق ذكره، ص755.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث سجلت تونس أكبر قيمة للمؤشر، حيث انتقل تدريجيا من 3.2% إلى 8% إلى 11.7% خلال السنوات 2011 و2014 و2017، في حين تبقى قيمته منخفضة في كل من الجزائر والمغرب، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة في كل من الجزائر والمغرب – رغم تسجيله ارتفاعا في الجزائر- حيث انتقل من 3.2% سنة 2011 إلى 11.7% سنة 2017 في الجزائر، أما في المغرب فقد انخفض من 4.3% سنة 2011 إلى 2.6%

سنة 2017، مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

وبناءً على دراسة رتبت فيها 14 دولة عربية من حيث المؤشرات الثلاث احتلت الجزائر المقدمة بالنسبة لتونس فيما يتعلق بكل من نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية، حيث جاءت في الترتيب رقم 5 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 8، وكذلك المرتبة 6 للجزائر مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 8 فيما يتعلق بمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، في حين تفوقت تونس على الجزائر في الترتيب فيما يتعلق بمؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية حيث حلت في المرتبة 7، في حين جاءت الجزائر في المرتبة 13وذلك سنة 2014. [1]

[1] - آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي"دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد3، سبتمبر 2018، ص 755.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل نخلص إن واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم بما فيها البلدان العربية حسب مستويات تطور الأوضاع الإقتصادية والسياسية، وكذلك تطور القطاع المصرفي، حيث تعاني هذه البلدان الكثير من العوامل التي تضعف البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية والتي تتسبب في تخفيض مستويات الشمول المالي.

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع بعضها، وقد اشتمل هذا الأمر بعض مؤشرات سواء على صعيد امتلاك حساب في المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها.

ومن خلال ذلك، يتطلب تطبيق الشمول المالي تضافر جهود جميع المؤسسات المالية والمصرفية في القطاع العام و الخاص وتعبئة موارده المالية والاستفادة من خبراتها لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية والإشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، وتنويع مصادر التمويل و تطوير الخدمات المالية والمصرفية وإدخال التقنيات المالية مع مراعاة مستوى المخاطر التي يمكن أن تحدث، ونشر التوعية والتثقيف المالي بين الجمهور، وبالتالي هذه الجهود تدعم تعزيز الشمول المالي.

خاتمة

مما سبق نخلص أن الشمول المالي في ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود فالشمول المالي، فهو يهدف إلى إتاحة وصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة.

تتجلي أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي: المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، المحور الإقتصادي: إذ يساهم في النمو الإقتصادي بسبب إزدياد الكفاءة المالية، المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي.

وقد استحوذ نشر ثقافة الشمول المالي على اهتمام كبرى المؤسسات المصرفية والبنوك المركزية والمعاهد المصرفية وجميع البنوك العاملة في قطاع المصرفي، التي ترى إن إشراك أفراد المجتمع في القطاع المالي الرسمي لن يؤدي إلى تحسين معيشتهم فقط، بل أيضا سيسهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. وقد أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لتعزيز ودعم مفهوم الشمول المالي.

1. **نتائج الدراسة:**

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في دول المغرب العربي مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها لدول الخليج العربي والدول المتقدمة.
- تقارب مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي رغم أن الجزائر تتفوق نوعا ما على تونس والمغرب خلال سنوات 2011، 2014، 2017.
- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور في امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول المغاربية.
- توجد عوائق كبيرة جدا أمام تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي تختلف من دولة إلى أخرى منها:

- ✓ غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية.
- ✓ غياب التثقيف المالي، حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة في معظم الدول حيث كانت 45% في تونس و33% فقط في الجزائر.

2. توصيات الدراسة:

وللتغلب على هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي.
- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة منها بالبنية المالية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي قد الإمكان وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء، إضافة إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والسير نحو الأمام.
- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية.
- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبسيط المعاملات وإيصالها بطريقة سلسلة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية.
- إشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.
- رصد الكوادر البشرية المؤهلة لإنجاح عملية الشمول المالي.
- الاهتمام بالتثقيف المالي، وهذا من خلال تبني إستراتيجيات وطنية للتعليم المالي مثل برامج محو الأمية المالية، إدراج التثقيف المالي في مراحل التدريس الثانوي لضمان أكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل.

3. آفاق الدراسة :

في ظل دراستنا لموضوع دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الإقتصادي الوطني، نرى أنه أن موضوع الشمول المالي يبقى مجالا خصبا للباحثين من أجل البحث وإثراء البحوث الوطنية والجامعية ومن العناوين التي نراها كآفاق للبحث:

- أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في الجزائر).
- تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في الجزائر.
- متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
2. جيهان المنزهي، **التجربة المغربية في مجال تعزيز الشمول المالي**، أبو ظبي، 2013.

ثانيًا: المقالات

1. أحمد زغدار، حميدي كلثوم، **تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، ع9، 2015.
2. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي "دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد10، العدد03، 2018.
3. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي"دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد3، سبتمبر 2018.
4. جسم أرشد عبد الأمير، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي"**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد13، العدد49، 2015.
5. رفيقة بن عيشوشة، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي "دراسة حالة الدول العربية"**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد09، العدد02، 2018.
6. زبير عياش، نسيم بوكحيل، **تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع5، جوان 2017.
7. زهراء أحمد محمد، محمد توفيق النعيمي، **تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي الغربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 04، العدد02، 2014.

8. زهرة سيد اعمر، دحمان بن عبد الفتاح، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة التكامل الإقتصادي، مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد08، العدد01، مارس2020

9. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2018.

10. العباس بهناس، حميد رسول، عز الدين بسيسة بلعباس، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة المعارف، جامعة محند اكلي، البويرة، الجزائر، المجلد14، العدد01، ديسمبر 2019.

11. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، مجلة محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

12. نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد10، العدد 3، 2019.

ثالثًا: المداخلات

1. بختة بطاهر، عبد الله عقون، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية–**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة.

2. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، مداخلة في المؤتمر العالمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، تحت شعار "الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، للمدة من 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى- بغداد، المجلد02، رقم الإيداع 642، 2018.

3. محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012. 2012.

رابعًا: المذكرات

1. ماجد محمود محمد أبو دية، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.

خامسًا: المراجع الأجنبية

1. Akhil Damodaran, ***Financial Inclusion: Issues and Challenges***, AKGEC International Journal Of Technology, Vol. 4,No 2, 2013..
2. UNCTAD**, Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth,** United Nations Conference on Trade and Development, English, 3 September 2014.

سادسًا: واقع الأنترنت

1. إسراء أحمد، كل ما تريد معرفته عن الشمول المالي في الجزائر، متاح على الرابط: https://www.vapulus.com/ar، تاريخ الاطلاع: 2020/07/27.
2. بنك الجزائر، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf
3. ندين شحادة، الشمول المالي في العالم العربي، https://www.microfinag/ar/ry
4. عدنان الحاج، الشمول المالي محو اهتمامات الحكومات والمؤسسات في لبنان والمنطقة، جريدة السفير، لبنان، 25-2016/04، ص05.http://assafir.com/Article/48

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
ملخص.....	IV
قائمة الموضوعات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
المقدمة.....	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والت طبيقية لشمول المالي والبنوك المركزية	
تمهيد.....	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه.....	07
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي، أبعاده وسياساته	07
أولاً: تعريف الشمول المالي	07
ثانيًا: أهمية وأهداف الشمول المالي	09
ثالثًا: أبعاد الشمول المالي	11
رابعًا: سياسات الشمول المالي	12
المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية.....	14
أولاً: مفهوم البنك المركزي.....	14
ثانيًا: خصائص البنك المركزي	15
ثالثًا: أهداف البنك المركزي	15
رابعًا: وظائف البنك المركزي.....	16
المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي	19
أولاً: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	20

ثانيًا: الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية	20
ثالثًا: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك.....	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	23
المطلب الأول: الدراسات المحلية والدراسات العربية.....	24
أولاً: الدراسات المحلية.....	24
ثانيًا: الدراسات العربية.....	26
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	28
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية والمغاربية	
تمهيد.....	35
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية	36
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية	37
أولاً: مؤشر نسبة السكان الدين يمتلكون حساب مصرفي.....	37
ثانيًا: مؤشر نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	38
ثالثًا: مؤشر الاقتراض غير الرسمي	39
المطلب الثاني : متطلبات تطبيق الشمول المالي	44
أولاً: تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الإقتصادية	44
ثانيًا: تعزيز تنوع المؤسسات المالية	45
ثالثًا: دعم البنية التحتية المالية	45

رابعا: الحماية المالية للمستهلك	46
خامسا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات فئات المجتمع كافة	47
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).....	50
المطلب الأول: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	50
المطلب الثاني: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية	53
المطلب الثالث: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	54
خلاصة الفصل	56
خاتمة.....	58
قائمة المراجع.....	62
فهرس المحتويات.....	66